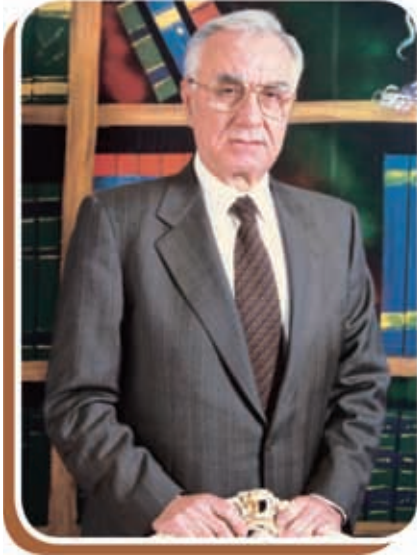


الافتتاحية



بقلم: محمد الزعتري

رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة

في صيدا والجنوب

إذا هبت رياحك فاغتنمها

لبنان اليوم يعاني من أزمته المتفاقمة في الأمن والسياسة كما في الإقتصاد والإجتمع . هو أشبه ما يكون بالسفينة التي تتقاذفها أمواج الداخل والخارج ولا من ربان ، ولا من شاطيء آمن وميناء أمين! لقد إنعكست هذه الأزمة على المشاريع والإستثمارات ، والمداخيل ومستويات المعيشة . هذه الحالة الخطيرة والمقلقة مرشحة للإنفجار إذا لم نتدارك عواقبها منذ الآن بإجتراح الحلول الناجعة .

الحاجات التجهيزية الرئيسية في لبنان حتى سنة ٢٠٢٠ قدرها الخبراء الإقتصاديون بثلاثين مليار دولار . هذا عدا تأمين ما يوازي ٤٣ مليار دولار لمعالجة الدين العام .

كيف يمكن مواجهة الحياة الراهنة والمستقبلية للبنانيين وحل مشكلاتهم المعقدة إذا لم نغير التفكير والسلوك السائدين في إدارة الشأن العام ؟

أوليس ما يدعو إلى الأسف والقلق أن نسترجع ما حلّ بنا في السبعينات حين إنزلقنا إلى هاوية الحروب الطائفية في الوقت الذي عمت الخليج بحبوحة مالية عظيمة نتيجة لإرتفاع أسعار البترول ، وضعينا فرصة مواتية لإقتصادنا وتنميته ؟

اليوم تشهد دول الخليج الظاهرة نفسها ، وبأحجام وأبعاد أكبر ، ونحن مازلنا ندور في دوامة السياسة الخرقاء ، السياسة الإنقسامية بأبعادها الإقليمية والدولية ، وبوطأتها الثقيلة على مختلف الفئات الإجتماعية في الداخل .

إن الموارد المتاحة في دول النفط للإستثمار تصل إلى ثلاثة آلاف مليار دولار ، أكثر من نصفها إحتياجات لدى أبو ظبي والسعودية والكويت وقطر (مروان إسكندر في مقالته الإسبوعية في النهار في ٦/٤/٢٠٠٨) .

يستطيع لبنان الإستفادة من هذه الموارد إذا ما هيا نفسه بتوفير الأمن والإستقرار ، وخلق المناخ الإستثماري الجيد ، وقام بالإصلاحات الضرورية في الإدارة وغيرها .

هذه المرة أيضا لا نستفيد من الفرصة المتاحة ولا نأخذ العبرة ونستمر في أوضاعنا المأزومة . فهل يعقل والحالة على هذه الشاكلة أن تستقيم العلاقة الإيجابية بين أطراف الإنتاج وأن يصل كل ذي حق إلى حقه ؟

قيل : إذا هبت رياحك فاغتنمها ، والأصح أن يقال عندما تضيع المسؤوليات ، ويصبح الوطن في أسوأ حال ، تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ...

ولكن إلى متى ؟؟